

٢١٤
س ٥ س

شرح رسالة المصفاة والكباش لابن نجيم ، تأليف

السيواسي ، اسماعيل بن سنان - ١٠٤٨ هـ .

كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً .

١٠ ق ١٧ س ٢٠ ١٤٢٠ سم

٥٢٨٣

نسخة جيدة ، خطها نسخ واضح ، ناقص الآخر

الاعلام ط ١ ٣١٤:١ دار الكتب المصرية ١٩٢٠

١ - اصول الدين أد المؤلف ب - تاريخ النسخ

٢١١٧٠٠
١٤١٥ / ١٠١١١

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. الرقم Date التاريخ

٥٧٨٣

شرح على الرسالة الصفائر والكبائر
للشيخ الواسي وأيضاً الولد وأكمل شرح تفر

وأما في مقول الصلوة
ورسالة الخصلة

الرجح ٥٧٨٣

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النسخات"

الرقم:	٥٧٨٣
العنوان:	شرح رسالة الصفائر والكبائر
المؤلف:	الشيخ الواسي
تاريخ النسخ:	الثالث عشر لجمادى
اسم الناسخ:	
عدد الأوراق:	١٠
ملاحظات:	١٤٠

الشيخ

مجاوب عايد ان كون الكفر من اليك توبخنا في ما ذكره اهل الاصول جازما

مجلد اوله ورجا
الکتاب مع کبیره وه البیت العظیمه التی
اسما کبیر
مناهی شرح المصابیح

الحمد لله تعالى في فلول نجده وما شأخ

واعلم ان اللواط من الفاحشة التي لم يسبق لها احد من العالمين الا امة واحدة فاهلكهم الله تعالى الواحد القهار فكان اللواط حراما اما عقلا فلا بد للدين من العاقل ان يصرف ما خلق الله من اعضائه الى ما خلق له ولا يصرفها الى غير ما خلق له فيكون مكرها عند ربه ومحرما عند الناس فمن فعل هذا الفعل القبيح لا يكون الا بمقتضى نفسه الامارة واما تفلاذبا ليات ولا حاديت اما الاحاديث فتقول عليه السلام عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان اخو ما اخاف على امره عمل قوم لوط يتبين

بالموت ويفر ما دون ذلك سواء اتصل بالموت او لم يتصل
ثم ان المراد بالشرك في قوله تعالى ان يشرك به كل ما يكتفر المكلف به
من قول او فعل او اعتقاد لان جميع ذلك في الحكم الشرك والاشارة
اليه قال المصنف بعد الكفر ولم يقل بعد الشرك والتعبير بالشرك
في الآية لانه اغلب خصوصا في ديار العرب الزنا لانه حرام في جميع
الاديان من لدن آدم عليه السلام الى عصر نبينا حبيب الرحمن
وفيه مفسد لا يخص ومن جعلها اشتباه لا ينسب اليه
ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وقال النبي
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن الى غير ذلك واللواط
قال المصنف الاشياء ان حرمة اللواط عقلية فلو وجود لها
في الجنة وقيل سمعية وفي وجودها في الجنة خلون وقال بعضهم
يخلق الله تعالى في الجنة علما نائيبا ما فوق سرفهم الغلام المعروف
وما تحت سرفهم النسوان فلو اشتبهت انفسهم ذلك كان جماعا
وعلى القول الاول لا يشتهون بل ينسبونها الله تعالى ولا شربا
ذكرها ما ذكرها الله تعالى صريحا في القرآن العظيم الشأن بل ذكرها
حيث ذكرها بقولنا ان الفاحشة ما سبقتكم بها من احد
من العالمين وانا نؤمن بالذکر ان الى غير ذلك حتى قال بعض المشايخ

حرمة

مصدر ما كلف الله تعالى من الاعمال
لان اخذ ما لا ينبغي ان يكون
مصدر ما كلف الله تعالى من الاعمال
لان اخذ ما لا ينبغي ان يكون

حرمة اللواط ثابتة بالكتاب لانها من شرايع من قبلنا من
غير تكليف فتقررت كما هي وشرب الخمر وان قل وله يسكر لانه
شرب قطرة من الخمر حرام حرمة قطعية ثبتت حرمتها بالدليل
القطعي وهو قوله تعالى انما الخمر والميسرة فيكفر جاحدة ويكون
من تكب بلا مجد حرمة صالحة كبيرة على ان في ارتكابه الى
ان زال عقده مفسد عظيمة لا تخفى وشبهت سبنا او على من شاربها
جميع الانبياء شارب بعباد الاوثان حيث قال
الخمر كعب الاوثان رواه البيضاوي لكن المصنف ذكره بعد
الزنا واللواط لان حرمتها في جميع الاديان بخلافه
لان كان حلالا قبل البعثة وبعد البعثة الى نزول
الآية اقول اظن ان شاربه منكر لحرمة وكونه
لان حاله انما ان يكون منكر الكون رجسا اولاد
بل يكون مقرا فان كان الاول يكون كافرا محال وان كان
مقرا خفي برتكبه لان الطبيعة الانسانية مجبولة على
ان لا ياكل النجاسة الغليظة فيلزم من ارتكابه
بلا كره وفتور بل بنشاط وسرور وان لا يكون مقرا
بكونه كذلك اعذر الله منه فامل في هذا المقام فانه

هذا التعليق لا يستلزم ان يصرف ما خلق الله من اعضائه الى ما خلق له ولا يصرفها الى غير ما خلق له فيكون مكرها عند ربه ومحرما عند الناس فمن فعل هذا الفعل القبيح لا يكون الا بمقتضى نفسه الامارة واما تفلاذبا ليات ولا حاديت اما الاحاديث فتقول عليه السلام عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان اخو ما اخاف على امره عمل قوم لوط يتبين

حرمة

من مرقا الاقدام وشرب النبيذ ان اسكر واعتقد
تحريمه والجلد حالة بتقدير قد لان اعتقد حله فانح
لا يكون كبيرة وان اسكر بل صغيرة الا اذا دام شارب عليه
فانح يكون كبيرة وان اعتقد حله قال محمد بن مقاتل لو اعطيت
الدينار بمجد افيروها لما شربت المسكر ولو اعطيت الدنيا بمجد
افيرها لما افيتت بحرمة نبيذ التمر والزبيب اذا كانا مطبوخين
وفي اختيار النفاية ذكر في الهداية نبيذ التمر والزبيب اذا
طبخ كل واحد منهما ادى طبخه طبا وان اشكر واذا شرب
منهما ما يغلب على طعمه لا يسكر من غير لهو ولا طرب كمن
قال ابو بكر بن فضال بن جندب ودين عيسى مع جماعة من القراء
واذ بطعام وسقى من هذين فتناول نضير وشق فامروا
بان يتخذ مجلسا كجلس الخمر فاراد منهم ان يشربوا فامتنع
نضير وقال ان حرام فقال اود سبنا ان شرب واحدكم
وحرام فقال نضير تناولنا اولد لنسهر الطعام والآن يكون
تناولنا للدهو والدهو حرام انتهى وحضور مع اهل البيت
فانه اضر كبيرة وللمتد بكسر اللام حكم مقلده بفتح اللام
وعن كعب الاخبار ان ان الله تعالى كتب كلمتين ووضعها تحت

ينبغي ان يبيد قوله بل صغير فيقولنا ان اسكر
من اعتقد حله قبل الا سكر بان اتبع قول ابو حنيفة
واذ يوسع في صفة شرب في حق صغير اسكر
او شارب النبيذ الا سكر عليه اي على شارب حله
اذ شرب دون الاسكر ليس بصغير بل معتدل
فلا يكون داما عليه في حق
هذا القيد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره
من الباطن بل هو وطرب على هيئة النفس حرمت در
ما يشرب صاحب الهداية في جوان شرب النبيذ عدم قصد
الدهو والطرب اياه بما نقله من ابو بكر قال في المتن والقول
اي الخلافة في حال التبريد وحرمة اجماعا
واما عند قصد التبريد مع اهل صغيرة غير موقوت
يلزم ان يكون اعتبار المستنقذ من وقتان من تبيد الخمر
عليها كبيرة لا يجوز مرتبة فعل ذلك الدب ببداهة الفعل
مع اهل ذنب لا يباح في وقتان من تبيد الخمر
ونحو ادعي فعل النبي
اقول المراد كل حضور مع اهل بيت كسيرة الا حضور
مضطرب مع اهل صغيرة غير موقوت عليه والحق
في ساعة مع اهل كبيرة والحق

العرش اولهم لو عمل رجل عمل الصالحين ومع ذلك صلب الفاسقين
اجعل حسنا اثمنا واحشره مع الفاسقين ولو عمل عمل
الفاسقين شرنا وبصحب الصالحين اجعل ذنوب حسنا
واحشره مع المحسنين فمن احب الله تعالى له الجنة وعقيل
لا تسال عن امره واسال عن قرينه وفي الشراي قالهم من
تشبه بقوم فهو منهم يعني من تزيق قوم ولا تشرب شعاعهم
وان لم يفعل مثل فعلهم فهو بعد من جعلتهم لان الشرع يحكم بالظاهر
وانه يتولى السر ان فاذا اظهره من نفسه يحكم على الشرع بحكم الظاهر
وبعد منهم وقيل في تفسير قوله ولا تركوا الى الذين ظلموا فمك
النار من خالط الظلم بوجه من الوجوه وخطا معهم خطوات
صار مجرما واستحق الذم والعقار والسرفه هكذا في النسخ
التي عندنا لكن الظاهر ان الكاف سرفه التنازع والتصواب التبريد
وهي اخذ مال الغير قدر رضاه من مكان محرر ونصابها عشق
دراهم عندنا والقتل اي قتل النفس بغير حق عمد او يدخل
فيه قتل نفس وولد له خشية ان ياكل معه فان قتل
الاولاد خشية الاملاق من دين الاحراب فلما جاء
الاسلام نهاهم عن ذلك بقوله ولا تقتلوا اولادكم خشية

قوله فمن احب الله تعالى له الجنة وعقيل
مهم لحضور على طريق المحبة والرضا لا على طريق الحقد
والاعتراض
والحضور مع اهل البيت لا يشعار بشعارهم لان
الحضور في المجلس خاصة لهم من علاماتهم
ولا يحمل اليهم اذى فيميل فان الركون هو الميل اليهم
لا تتركهم فيهم ولا تقطع ذكرهم فتكسر النار ويكسر
اليهم وان كان الركون الى من وجد منه ما يستحق ظمنا
بالظلم والميل اليهم كالميل الى الظلم نفسه ولا يهتم
فيه اي حق من ان يميل اليه بالظلم نفسه ولا يهتم
سواء كان الحرز بالبناء او بالحفاظ
يشعر بان المراد من قدر النفاة ان النفاة السرفه
اي ما وصلت اليه
او مظهره كافي للتيقن
اي المراد بالعمد ما يقابل الخط فينتقل العدم من مكان محرر ولا
في النفاة الخطا ولا الحقد
قوله ولا تقتلوا اولادكم خشية
عني تركهم وادبهم هكذا في النسخ
والصواب انهم تركهم وادبهم وسورة
سورة الاسراء هكذا في النسخ
الانعام فكلما اولادكم ولا تقتلوا اولادكم خشية
من اهلون عني تركهم وادبهم وسورة

فيهم من المقاتلين او متحيزي الوفة قال الحدادي لما نزل قوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين الآية كان ٢٤ بيعت المسلمين على ان يقتل الرجل منهم العشرة من الكفار والمائة منهم الا انهم لما امرهم الله تعالى ثم نسخ ذلك بقوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا او الان هو الله علىكم وسهل الامر اليكم فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين يعني ان نفوسكم تضعون عن مقاومة عشرين مثالا خفف عنهم ووجب على كل واحد منهم ان يثبت للاثنتين وضمن له النصر عليهما قال محمد في السير الكبير اكره للرجل من المسلمين بقوة ان يفر من الرجلين الكافرين واكره للمائة ان يفر من المائتين والالف من الالفين وله ان يفر من قبيل في الدار يريد الحجرة عمر والخبير يفر الواحد من الثلثة والمائة من ثلثمائة واذا كان من المسلمين اثني عشر الفا فليست في ان يفر من المشركين ولو كانوا اكثر من ذلك وقد قالوا ان الواحد اذا لم يكن سلاحه لا يلبس به يفر من اثنين معهما سلاح قال ابن عسكروني من اثنين فقد فر ومن فر من ثلثة لم يفر وهذا اذا كان الواحد المسلم السلاح والقوة وذكر محمد ان

ان رجل ولو حمل على الف من المشركين وهو وحده لا يمكن بذلك بل اذا كان يطعم في نجاة او كان يطعم في نكابة المشركين وكذا اذا لم يطعم فيهما ولكن يرهب بذلك العدو او يجري المسلمين عليهم بذلك حتى يصنعوا بمثل لا يلبس به ايضا انتهى ما ذكره الحدادي واكمل الربو اقال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربو وقال محمد بن الربو ويرى الصدقات والربا معلوم في كتب الفقه ولا يلزم تفصيله وكل مال اليتيم قال الله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا قيل انه ليس بالخاتمة يغوز بانتهى من ذلك وفي اختصار النفاية قال ابو عبيد الله البلخي سمعت الحسن بن مالك يذكر عن ابي يوسف رحمه الله انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط وفي الثاني خيانة وذكر عن غيره انه قال وفي الثلثة سرقة وقال محمد بن ابي مالك البلخي لو كان الوصي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينج من الضمان لكنهم قالوا لو كان الوصي محتاجا فلا ياكل مال اليتيم بقدر ما يستغني به ولا يجوز مطيع البلخي ما رايت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ابو اكثر من ذلك لقوله تعالى فلياكل بالمرءة يعني بقدر الحاجة لا يجوز ان ياكل ما لا يحتاج اليه من مال اليتيم

قال ابن عسكروني في ثلثة لم يفر من اثنين فقد فر

النكابة بالكسر شد فتل وجرحا يشد ملاحا اي بالجل على الف من المشركين وهو وحده لا يمكن ان يذهب ويكذب بذلك المال الذي يدخله وانه يضاعف ثوابها ويبارك فيها خرجت منه وفي الدار من الدار سواها كان ياكل او غيره اعظم الاكل بالذكاة والفق الا عظم لا يتم بالكلية ما يكون في الاكل او غيره اعظم او يصير ذلك نارا يوم القيمة نار مسخرة يبين ثمارها سيدخلون ذلك نار يوم القيمة نار مسخرة يبين ثمارها لعل النسخة وذكر عنه غيره عيان يبيع فغير عنه لا يجوز سواها فغير غيره الحسن ليوافق السابق

فيهم من المقاتلين او متحيزي الوفة

من غير اسراف قال ابو نصر اكل المعروف اذا طعم
 الحاكم وان لم يطعمه فلا وقيل يعني لينا كل مال نفسه
 بالمعروف ولا يسرف فيه حتى لا يحتاج الى مال اليتيم
 وقيل ان يأكل بطريق الغرض كما جاز اكل من مال الغير
 عند الضرورة ودفع قيمته وقيل انه ان يأكل بقدر ما
 عمل في ماله وجاء عن عمر رضي الله عنه ان قال انا في مال الله لعل الملائكة
 كوصية اليتيم ان استغثت استعفت وان افقرت افقرت
 اكلت وقيل لا يجوز ان يأكل وقوله تع فلينا كل بالمعروف
 منسوخ بقوله تع الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما
 وفي التوازن قال نصير للوصية ان يأكل من مال اليتيم ويركب
 دابة في حاجته قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان
 الوصية محتاجا لان الله تعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف
 ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف انتهى والرشوة قال النبي
 صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشع والمرشع والراشع هو من يتق
 واسطة بينهما وفي فتاوى قاضي خان الرشوة على وجوه
 احدها الرشوة اذا تقلد القضاء فهو حرام من الجانبين
 والثاني الرشوة الى القاضي ليقض له وهو حرام ايضا من الجانبين

هذا يؤيد ما ذكره اوله في تفسير الآية
 بيت المأز
 العفاف الاحترار عن الحرام كما في الله
 ساجدة

الرشوة بين الراشع والمرشع
 الراشع يعني الذي يفتي بينهما شح حديدي
 ومنها اخذ الرشوة واعطا وصلا لا دفع الظلم
 واعلم ان العلماء اذكروا ان الرشوة هو ما
 يعطى الحاكم ليحكم بما طار او يمنع عن الحكم
 بحق ولو لم يكن كذلك فهي هدية ولكن
 هذا بالولادة سجن

سواء كان القضاء بحق او بغير حق والثالث الرشوة الخوف
 على نفسه مال وهذه حرام على الاخذ غير حرام على الدفع
 والرابع الرشوة لتسوية امره عند السلطان حل للدفع
 دفعها ولا يحل للاخذ اخذها وعقوق الوالدين اي الاصلين
 وان عليا كذا فسترها المناوي في شرح الجامع الصغير و
 عقوبتهما بان يفعل الوالد ما يذايان به وذا في الجامع
 الصغير قيد المسلمين لان عقوق الوالدين الذميين
 فيما لا يخالف الشريعة من الصغيرة وقال الفاضل اللاري
 الظان المراد عقوق احدها وابراد التثنية لان من بحق
 احدها من شأنه ان يعوق الآخر قال الله تعالى وقضيتك
 لا تعبد والاياه وبالوالدين احسا وقال ان اشكر
 ولو اديك الى المصير وفي الخبر يقول الله تع فوعظي لولة
 العاق لوالديه لقينه باعمال الدنيا جميعا لما قبلها منه
 حتى يرضى والديه وقال عليه السلام والذي بعثني بالحق نبيا
 ان العاق لوالديه لا يجدر به الجنة الا ان يتوب وقال عليه السلام
 ان بر الوالدين وصله الرحم وحسن الجوار يزدن في الا
 جال ويكثرن في الاموال ويعمرن الديار وقيل ان الحسين

البيان حسن الوالدين احسا كما في الآية ساجدة

واختلفوا في الرحم التي تجب صلتهما قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون هي قرابة كل قريب محرم كان أو غيره
 فإذا كان الرجل عند قرابته ولم يكن غائبا عنهم فالواجب أن يصلهم بالهدية وبالزيارة فإن لم يقدر على الصلة
 بالمال فنصلهم بالزيارة والادعاء في أعمالهم احتاجوا أن أعاده واحد منهم هو لا يقطع صلة بسبب عداوته بل يريد الاحتياط
 واختلف في القرابة التي توجب وصل الرحم فقيل كان ذي رحم سواء كان محرم أو غيره وقيل بشرط المحرمية
 ولا يكفي كونه ذارح فقط وهو القرب إلى هذا

بن علي رضي الله عنه كان يأكل مع الناس ولا يأكل مع أبويه فقل

فقال أخاف أن تسبق يدي فعققتهم وأقطع الرحم

قال أنت تعلم في الحديث القدسي يا رحم من وصلك وصلته

ومن قطعك قطعت وباق حكمه مذکور في المطول ولكن

على رسول الله عليه السلام عمدا قال النبي عليه السلام من

كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وهو حديث

متواتر لا شبهة فيه أصلا قال الأمام النووي في شرح مسلم

ثم أعلم أن تعد وضع الحديث حرام باجماع المسلمين الذين

يعتد بهم في الإجماع وسنن الكرامة الفرقة المبتدعة

فجوزوا وضعه في الترغيب والترهيب والزهد وقديسك

مسلكهم بعض الجمل المتوسمين بسمحة الزهاد ترغيبا

في الخير في زعمهم الباطل وهذه غباوة ظاهرة وجهالة

متنادية وكفي في الرد عليهم قول رسول الله من كذب

على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار انتهى وقال الأمام

الزبور في موضع آخر من شرح مسلم ثم أعلم أن لافق في

تحريم الكذب على البهائم بين ما كان في الأحكام وما

لاحكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك فقله

أول ما في المتن أن كذا با على ليس كذلك
 على أحد من كذا باه
 قيل روى هذا الحديث ما يثبتان من الصحابة ولو لم يكن
 من الأحاديث ما يرويه العشرة المبشرة غير هذا الحديث

أصحاب في عبد الله محمد بن كرام قيل هو كبير الكفا
 وخفيف التواء
 كشادة على ما في القاموس وكان يثبت على ما في شرح
 الواقف للسيد الشرفي

حرام من أكبر الكبائر وأفتح القبائح باجماع المسلمين الذين

يعتد بهم في الإجماع خلافا للكرامية وهي الطائفة المبتدعة

فزعهم الباطل أن يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب

الزهد وتابعهم على هذا كثير من من الجمل الذين ينسبون

أنفسهم إلى الزهد وشبهه زعمهم الباطل أنه جاء في رواية من

كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وزعم

بعضهم أن هذا كذب لا كذب عليه السلام فاجأ العلماء

عن الحديث الذي تعلقوا به بأجوبة أحسنها وأخصرها

أن قولهم ليعضل به زيادة باطلة اتفق الحفاظ على إبطالها

أن اللام في ليعضل ليست لام التعليل بل هي لام التصيرونه والفتنة

ومعناه أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الاضلال به وأما قوله

هذا كذب لم يجهل منهم بلش العرب وخفا الشرع فإن كل ذلك

عليهم لا عليه عليه السلام ثم أعلم أن يحرم رواية الحديث المتو

على من عرفا كونه موضعا أو غلب على فنته وضعه فمن روى

حديثا وعلم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته ووضع

فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول

الله عليه السلام وبطلان هذا حديث من حد عن محمد بن يريانه

الظاهر مصدر معطوف على قوله إنه جاء في رواية فيكون
 سبب زعمهم الباطل شيئين أحدهما
 الظاهر في جعل مصدر لا يخل فيظهر من أصله وهو من
 عطف على الاسم أو حال يتقدير قد وهو الخطي

لأن من كذب على أحد فقد ذكركم الكذب راجع إلى
 الكاذب لا إلى الكذوب عليه بحسب الشرع فقله
 المذكور يوجب جملهم بخطأ الشرع وحكم من الوجوه
 والحمد لله لا يفرق بين من وضعه وبين من روى
 ونحوه أن من روى البعض يتعلق بالكذب ويريد
 سبغا

كذب فهو احد الكاذبين ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد
رواية حديث فان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول
الله عليه السلام كذا او فعل كذا او نحو ذلك من صيغ الجزم
وان كان ضعيفا فلا يقبل قال او فعل او امر او منى وشبه
ذلك من صيغ الجزم بل يقول و عند كذا او جاء عنه او يروي
او يذكر او يحكي او يقال او بلغنا او فاشبه ذلك انتهى ما ذكره
النووي رحمه الله عليه والافطار في رمضان ايلا استحلالا واذا
كان عن استحلال يكون كذا بغوذا بالذات من ذلك وتخبر
كيل او وزن قال الله تعالى ويل للمطففين الذين اذا كملوا
على الناس يستوفون واذا كالمهم او وزنهم يخشرون
الآية وتقديم صلوة مكتوبة على وقتها عدا او تأخيرها
اي المكتوبة عداى عن وقتها عدا ايضا واما اذا كالمهم
عن عدا فلا يلزم به وهو ظاهر وترك الزكاة اي منعها بلا
استحلال قال الله تعالى ويمنعون الماعون قيل هي الزكاة
قال عليه السلام مانع الزكاة ملعون روى ان ثعلبة كان
في اول امره من فقراء الصحابة وزهلام فلما دعاه رسول الله
لغناه بالحاجة وابرامه يستراة له الغناء وحصل له الا

الطائف الخمس في الكيل والوزن قاضي ابي اذ كالمهم
من الناس حقوقهم ياخذونها وافية قاضي
اي اذا كالمهم الناس او وزنهم يخشرون قاضي

الاغنام وسائر المواشي مقداره ما يعسر ضبط وعده
فلما نزل آية الزكاة ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القبائل جامع
فلم يمثل ثعلبة امره ومنع الزكاة فلما وصل خبره الى
رسول الله عليه السلام لعنه ونزل في حقه ومنهم من عاهد
الله لئن اتانا من فضل الله لصدقن به الآية ثم لما سمع
ثعلبة ما قال النبي عليه السلام في حقه والآية التي نزلت
في حقه اخرج زكاة امواله واتى بها الى رسول الله عليه
سلم فقبله حتى قبض ثم اتى بها الى ابى بكر الصديق رضي الله عنه
فلم يقبله حتى توفي ثم اتى الى عمر رضي الله عنه فلم يقبله ايضاً ثم
عليه السلام في اول خلافة عثمان رضي الله عنه وتأخير الصلوة
بلا عذر الظان قوله والافطار في رمضان عدا يغني الله
الآن يقال المراد من قوله والافطار في رمضان انه لو افطر
يوماً عدا بلا استحلال وبلا نية ان يصوم بعد الشهر يكون
من تكبيره ومن قوله هنا وتأخير الصوم عن وقته انه
لو اخر صوم شهر رمضان كله عن الشهر بلا عذر بنية ان يصوم
بعد رمضان يكون من تكبيره ايضا وترك الحج مستطيعا
بلا استحلال اذا مالوا لم يجز قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت

في حقه لئن اتانا من فضل الله لصدقن به الآية ثم لما سمع

قال عليه السلام ان الله منعني ان اقبل منكم ففعل بخير الزكاة
عليه السلام هذا عدا منكم قد امرتكم فلم تقبلوا قاضي

ثم عثمان فلم يقبلها وما في زمانه

جلالين

في حقه لئن اتانا من فضل الله لصدقن به الآية ثم لما سمع

عليهم السلام

عن منكر فعلوه لبشر ما كانوا يفعلون وقال عليه السلام
 من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبilateral
 وإن لم يستطع فبilateral ذلك اضعف الايمان وقال
 ابو بكر الصديق رضي الله عنه ما من قوم عملوا بالمعاصي
 وفيهم من يقدر ان ينكر عليهم فلم يفعل الا يوشك
 الله ان يعذبهم بعذاب من عنده كما قال الله تعالى واشتقوا
 فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقال
 عليه السلام لتأمرن بال معروف ونهون عن المنكر
 ليسلطن الله عليكم اميراً ظالماً لا يوقر كبيركم
 ولا يرم صغيركم ويدعون خياركم فلا يستجاب
 لكم دعاؤهم وقال عليه السلام اوحى الله الى يوشع بن
 نون اذ تم ملك من قومك اربعين الفا من خيارهم
 وستين الفا من شرارهم فقال يا رب هؤلاء
 الاشرار فابالالا خيار فقال انهم لم يغضبوا
 بغضبهم واكلوا معهم وشاربوا معهم وجالسوا معهم
 وفيد بقوله قادر لانه اذا لم يقدر فلم يأمر ولم ينه
 لا يكون كبيرة وكالسكر القوال سحر يعلما او يعلما او

طحا اضعف فعل الايمان وقال في شرح اي قوله
 شح مصابيح

ثمرة
 انقوا ذنبا بكم اشره كقول المتن من اظهر كمدو
 للداوود في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والكل
 في الجهاد

واما ما ينبغي من كماله في فعل الصالحات بمجموعة الاكلا
 والادوية او يري صاحب خفة اليد فغير مذموم ونسبته
 سحر على النجوز والمافيه من اندرة لا تدر في الاصل
 خفي ليسب قاضيه من سورة البقرة
 ففعل المراد بالسحر العلل في القصيدة الامامية بهذا المعنى

والعلل السحر كقوله او كذا فعله للعلل ايضا كقوله بعض
 لا جتنا ليس كقوله كذا في المعالمة كقوله في بعض
 اطراف نسخة القاضي
 بل جاز فعل هذا المنقول السحر الذي ليس كقوله
 بل كبيرة هو السحر الذي لا يثبت العلل ولا يثبت
 ان جتنا